

فلا حاجة اليه فتامله قال اوسى مختلفين على كلامهم يتيم اوصلي
 اربها كالتربة الا ولي لابن القاصي والثانية لابن الحداد وهي الحسنة
 له محاب ووجه البراة بيقين ان المستبين اما الظاهر والبع او اواها
 مع امدوب الثلث انضرا وهما من الثلث وعلى كرت قدر صلي كلاهما يتيم
 وفي ثلاث صلوات يتيم ثلاث تيممات ويصلي بكل منها ثلثا لان ضا بغيرها
 ان يتيم بعد النبي ويصلي بكل يتيم عدد غير النبي مع زيادة صلاة ويترك
 المبروك بها في كل مرة فيصلح الظاهر والظاهر والمغرب يتيم والعصر والمغرب
 والعشا يتيم ثلاث والمغرب والعشا والمغرب يتيم في الثلث الصغرى ثلاث
 تغرب النبي في النبي فيه وتزيد على الحاصل قدر النبي ثم تغرب النبي
 في نفسه وتسقط الحاصل من الجملة فالباقى عدد الصلوات في هذا الثلث تغرب
 اثنين في خمسة يحصل عشرة تزيد عليها اثنتي عشرة تغرب الا اثنين في نفسها
 وتسقط الحاصل من ضربها وهو اربعة من اصل الجملة وهو اثنى عشر يتيم
 ثمانية فتاحل وانما يعيد باليتيم في محل هذا ان وجد خارج الوقت
 اما اذا وجد التراب في الوقت اعاد مطلقا هاج في سفر موصية متعلق
 بكل من فقد وضوح وظم استورها وليس كذلك فان يجهه القفل صحيح مع
 وجوب الاعادة ويجرح بالكل والله اعلم **فصل** في ازالة
 الخبثية الا ولي في نبات الخبثية وازالتها كغير جوارح التي تصور وقد يقال
 انما اقتصر على ازالة لانه يلزم منها نبات الخبثية مستقرا وعرفها
 بعضهم قبل انه التوريب بانها كرسية حرم تناولها على الاطلاق حالة
 الاختيار مع سهولة التمييز لحرمتها ولا لاستقرارها ولا لضررها
 في بدن او عقل فخرج بالانطلاق ما يباح قبله كعصا النبات السمية فان
 قيلها يباح بلا ضرورة وبجائز الاختيار حالة الضرورة فيباح فيها تناول
 الميتة وسهولة التمييز ودون الفاكهة ونحوها فيباح تناولها معها وان
 سهل تمييزها خلا فالبعث المتأخرت نظرا الي ان نشاطه غير التمييز
 ولا يتيسر فيه والجب عليه غسله وقياس ذلك ان ما طهره بالسرجين
 ونحوه لا يتيسر الغم بملكه ولا يجب غسله منه اذ لا يلزم من الخبثية
 التمسيس وهذا القيد والذي قبله وهو قول حالة الاختيار مع سهولة التمييز
 للا دخال

للا دخال له للا خلع وفيه فتوارة وضع بجائز الاختيار عن الاعتبار
 في تايير الحرمة فلا منافاة وخرج بلا حرمتها كالمديم فانه وان عدم تناوله
 مطلقا اي كثر او قل من نفسه او غيره في حال الاختيار لا يكتف له بالخباسته بل
 لحرمة اي لحرمة ولا يدع عليهم الحرمة فانه عدم تناوله مع عدم احتوائه
 اذ الحرمة تشتم على حلا حطة الا وصفات الذاتية او القرينة ومعلوم ان الا ولي
 لازمة للجنس من حيث هو فحرمة الذاتية ثابتة للحرمة وكان طاهرا حيا
 وميتا لم يتبع استعمال جزء منه في الاستحباب كما مردون لحرمة القرينة بسبب
 الايمان ونحوه تعقد الزمة فلم تثبت له ولا لم يترحم ولم يعظم فلهذا جاز اضرار
 الكلاب على جيفته وخرج به لا يستغذرها ما صرح تناوله لا لما تقدم بل
 لا يستغذرها كالحطاط ومين وغيرهما من المستغذرات بنا على حرمة كلها وهو
 الاصح وبه صرحها في بدن او عقل ما من العقول كالا فيوت والزغرات او البرد
 كالسميات والتراب وسائر ارض الا ان كان قليلا بالنسبة لم يصرح
 ذلك ولو شك في شيء هل هو ضار او لا ينفى لحره الا ان اصل عدم النهي
 ع شى وم ر ما يع خوج الزج فطاهروا كما قد يكون نجسا كما لفا يط
 كما هو والبرق وقد يكون طاهر العين كالحصى والردود والبيض في مضموم
 ما يع تصيل وروثه وكانت روثه حمارا قاله المحافظ هذا كرسى
 ولم يقله ركة اشارة الى نجس هذه الروثه ولو قال هذه روثه لتوهم
 انه قد لا يشتمل غيرها رواه مسلم بقية الحديث واما الا خرف كان يسمى
 بالخبثية والتراويب بالخبثية والوضر فانه يمكن حرامه فلا يجوز بالقرينة
 كما يدركه جمهور على الحرمة الصرفة واما المبرحة بغيرها فيجوز بشرط
 هاج والمذرب متداخيره ما وقوله وهو بالخبثية حلة معتزلة اسيف
 عمان جراسغ غالبا تخمين اي غالبا وهي كل من المذرب والردوب ست لفات
 افعال الدال ساكنة مع تخفيف الياء وتسوية مع تخفيف الياء وتشديد ياء الختام
 النزال مع ائالة ثمة باسقاط ما يع الا ولي كما قاله في ان يقول وهو بدل
 ما يع اي لا يباح له الجمع في السج الا حرمة بين كل ما وما يع مما ان لفظ
 ما لا يجمع مع ما يع من النبي صلى الله عليه وسلم ومثله ما يبر
 فضلات الا نيا تشريف لقا مهم وقد وقع لوعظ ذكر صفات النبي صلى الله